

الفصل السادس

المحاسبة عن الاستثمارات المالية

المقدمة

تدخل المعالجات المحاسبية للأوراق المالية ضمن العمليات المالية المتعلقة بنشاطات ثانوية أو عرضية، بمعنى أنها ليست العمليات التي وجدت من أجلها المنشأة، ويطلق عليها بالعمليات الاستثمارية أو عمليات النشاط غير الجاري.

وتقاس نتيجة هذه العمليات عند حدوثها أولاً بأول بمعزل عن عمليات النشاط الجاري، ويتم توحيد قياس نتيجة نشاط المنشأة ككل في نهاية السنة.

ولعل من أهم جوانب النشاط غير الجاري للمنشأة ما يأتي:

1. العمليات الرأسمالية (العمليات الخاصة بالموجودات الثابتة): وتشمل عمليات شراء وبيع الموجودات الثابتة.
 2. عمليات الاستثمار في الأوراق المالية: وتشمل عمليات شراء وبيع الأوراق المالية والأرباح والخسائر المتحققة عنها.
 3. عمليات خاصة بتقديم خدمات للغير: وتشمل الإيرادات المتأتية للمنشأة من تقديم خدمات للغير خارج نطاق نشاطها الجاري، كأن تقوم بتأجير موجوداتها الثابتة للغير، أو بالتوسط في إنجاز عمليات تجارية معينة، أو تقديم استشارة، وتحصل مقابل ذلك على إيرادات عمولات أو سمسة.
 4. عمليات إيداع الأموال في المصارف: سواء كانت الأموال المودعة في حساب جاري أو حساب توفير أو كوديعة ثابتة، والهدف منها هو تسهيل العمليات المالية الخاصة بالشراء والبيع، أو بهدف الحصول على الفوائد، والمحافظة على أموال المنشأة.
 5. أي عمليات أخرى لا تدخل ضمن النشاط الجاري للمنشأة.
- وسيتم التركيز في هذا الفصل على الاستثمار في الموجودات المالية ممثلة بالأوراق المالية بنوعها أوراق الملكية (الأسهم) وأوراق الدين (السندات).

1/6. مفهوم الاستثمارات

يعرف الاستثمار (*) بأنه كافة الإجراءات المتعلقة بعمليات الادخار وتنميته، وقد تتضمن هذه العمليات شراء الموجودات الثابتة والمتداولة المالية وغير المالية والاحتفاظ بها بغرض الاتجار بها ومن خلال بيعها وتحقيق مكاسب فرق السعر، أو بهدف الاستفادة من العوائد الناتجة عن الاحتفاظ بها، وقد يكون الاستثمار مادياً كالمباني والآلات وغيرها، أو معنوياً كالعلامة التجارية وشهرة المحل وغيرها، أو مالياً كألسهم والسندات والقروض والكفالات وغيرها.

ويعد الاستثمار بالأوراق المالية من أبرز أشكال الاستثمار في منشآت الأعمال على اختلاف تخصصاتها القطاعية، لذا فإن المحاسبة عنه من حيث الاعتراف به وقياسه والإفصاح عنه قد حاز على اهتمام المنظمات الأكاديمية والمهنية المختصة بالعمل المحاسبي.

2/6. أنواع الأوراق المالية

تعرف الورقة المالية بأنها حصة أو مساهمة في ملكية ما أو منشأة، وتقسم من حيث الهدف منها إلى نوعين:

أولاً. الاستثمار في أوراق الملكية (الأسهم) عن طريق شراء أسهم في رأس مال منشآت أخرى والتي تمثل مشاركة في ملكية هذه المنشآت والحصول مقابلها على توزيعات أرباح أو مكاسب عند بيعها، وفي هذه الحالة يعد المستثمر شريكاً في رأس مال المنشأة المصدرة لهذه الأسهم.

ثانياً. الاستثمار في أوراق الدين (السندات) عن طريق شراء سندات قروض تصدرها المنشآت أو الحكومات لتمويل أنشطتها ويحصل حامل السند على فوائد.

وتعد الأوراق المالية ذات طبيعة مدينة، وهي من الحسابات الحقيقية التي تظهر في الميزانية من ضمن بنود الموجودات المتداولة.

وتحقق المنشأة نتيجة الاستثمار بها أرباح أو خسائر ناتجة عن المضاربة بها، فضلاً عما تحصل عليه من مقسوم أرباح خاص بالأسهم المشتراة، حيث تقوم الشركات المصدرة للأسهم في نهاية كل سنة مالية بتوزيع الأرباح على مالكي

(*) الاستثمار في اللغة من يستثمر ومعناه ينمي أو يزيد، والنماء عادة ما يكون في صورته النهائية النقدية أو المالية أو التجارية أو في شكل عقارات أو منقولات، واصطلاحاً هو كل الطرق التي من شأنها زيادة وتنمية كل ما يمكن اعتباره مالياً.

الأسهم، كما تقوم الجهات المصدرة للسندات بمنح فوائد لحاملها في نهاية كل سنة مالية أيضاً.

وتعتبر هذه الأرباح والفوائد إيراداً لحامل السهم أو السند، وهي ذات طبيعة دائنة تقفل في ح/ أ.خ.

بينما تسجل عملية شراء الأسهم والسندات بتكلفتها مضافاً إليها مصاريف الشراء:

تكلفة الورقة المالية = ثمن الشراء + مصاريف الشراء

وتظهر الأسهم والسندات في الجانب المدين من القيد المحاسبي عند الشراء، وفي الجانب الدائن عند البيع.

وقد تناولت معايير المحاسبة الدولية هذا النوع من الاستثمار من حيث الاعتراف والقياس والإفصاح، فوردت ضمن معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) بالمعيار المحاسبي رقم (7) والمعيار (9)، كما وردت ضمن معايير المحاسبة الدولية (IAS) بالمعايير المحاسبية برقم (27، 28، 32، 39).

في حين حدد مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) أساساً لقياسها في منشآت الأعمال وفقاً لما يأتي:

1. القياس بالقيمة العادلة: وتعني المبلغ الذي يمكن به مبادلة موجود أو سداد مطلوب بين أطراف مطلعة على ظروف السوق وراغبة في تنفيذ عملية تبادل حقيقية على أساس تجاري.

2. القياس بالتكلفة المطفأة: وتعني تكلفة اقتناء الورقة المالية معدلة بقيمة الخصم أو علاوة الإصدار.

أما معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) فقد أكدت على أن قياس هذه الاستثمارات يتطلب تحديد الشرطين الآتيين:

1. طريقة إدارة المنشأة لاستثماراتها: فإذا كان هدف المنشأة من شراء الأسهم هو الاتجار بها (أي إعادة بيعها عند الحاجة أو عند زيادة سعرها)، أو هدفها الاحتفاظ بها لأغراض الحصول على عوائد بين فترة وأخرى، فتقيم هذه الاستثمارات على أساس **القيمة العادلة**، أما إذا كان الهدف من الشراء هو الاستحواذ على المنشأة المصدرة للأسهم أو السيطرة عليها، فإن المدخل المناسب للمحاسبة عنها هو **طريقة الملكية** التي بموجبها يُعترف بالاستثمار مبدئياً **بسر التكلفة**، ومن ثم يُعدل لاحقاً

بالتغيرات التي تحدث في حصة المستثمر في المنشأة المستثمر فيها، وتمثل أرباح وخسائر المستثمر حصته من أرباح وخسائر المنشأة المستثمر فيها.

2. سلوك التدفق النقدي من الاستثمارات: فإذا كان هدف المنشأة من حيازة الاستثمارات هو الحصول على تدفق نقدي بتواريخ محددة فضلاً عن أصل المبلغ، فإن تقييمها سيكون على أساس **التكلفة المطفأة**، وتتنطبق هذه الحالة على الاستثمارات في السندات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق، أما إذا كان شراؤها كصفقة تجارية للاستفادة من فروقات أسعار الفائدة أو غيرها، فتقيم على أساس **القيمة العادلة**.

والجدول (1) التالي يظهر أهم مداخل القياس المحاسبي وتقييم الأوراق المالية:

الجدول (1): مداخل القياس المحاسبي للأوراق المالية

نوع الورقة المالية	الغرض من شرائها أو نية الإدارة	مدخل القياس أو التقييم
ورقة ملكية (أسهم)	مخطط لبيعها	القيمة العادلة
	لأغراض السيطرة	طريقة الملكية
ورقة دين (سندات)	لا توجد خطة لبيعها	التكلفة المطفأة
	مخطط لبيعها	القيمة العادلة

ويمكن التمييز بين الأسهم والسندات من خلال مؤشرات عديدة وكما يأتي:

أ. من حيث الطبيعة القانونية: تُعدّ الأسهم جزءاً من رأس المال في المنشأة المساهمة المستثمر فيها أو المصدرة للأسهم، أي أن المستثمر أو حامل السهم يُعدّ مشاركاً في ملكية المنشأة المستثمر فيها.

ب. من حيث السندات فهي قرض يقدمه حامل السند للمنشأة أو الحكومة المصدرة له.

ج. من حيث المكاسب أو العوائد: تتمثل المكاسب بمقسوم الأرباح للأسهم التي تتغير بتغير أرباح المنشأة المصدرة للأسهم، فضلاً عن المكاسب الناتجة عن تغير سعر السهم.

د. أما العوائد فتتعلق بـ السندات، وتتمثل بالعوائد الثابتة التي تُدفع في فترات محددة سنوية كانت أم نصف سنوية أم فصلية.

هـ. من حيث وقت تحصيل المكاسب أو العوائد: فعادةً ما تُحصّل مكاسب الأسهم في نهاية السنة المالية، لاسيما عند قيام المنشأة المصدرة للأسهم بتوزيعات الأرباح.

و. أما السندات فتُحصّل عوائدها الممثلة بالعوائد بمضي الزمن وبحسب فترات السداد الثابتة المتفق عليها، سواء حققت الجهة المصدرة لها أرباحاً أم لم تحقق.

د. من حيث تاريخ الاستحقاق: فمن المتعارف عليه أنه ليس للأسهم تاريخ استحقاق محدد.

أما السندات فلها تاريخ استحقاق محدد ومدة زمنية محددة لانتهائها. وبصورة عامة يمكن تصنيف الاستثمارات في الأوراق المالية (أسهم وسندات) من حيث الفترة الزمنية للاحتفاظ بها إلى ما يأتي:

أولاً. الاستثمارات قصيرة الأجل: وهي الأسهم والسندات التي تمتلكها المنشأة بقصد البيع خلال فترة قصيرة (أقل من سنة مالية عادةً) بسعر أعلى من تكلفتها، وبهدف تحقيق الأرباح منها.

وتلجأ المنشأة إلى شرائها عندما يكون لديها أموالاً فائضة عن حاجتها بدلاً من بقائها دون استثمار، وعلى أمل بيعها بسعر أعلى في قـتٍ قصير. وتسجل الأسهم والسندات عند الشراء بالتكلفة:

تكلفة الورقة المالية = ثمن الشراء + مصاريف الشراء

وتشتمل مصاريف الشراء على جميع المصاريف المباشرة المرتبطة بالصفحة كعمولة الشراء (السمسرة) وأي مصاريف أخرى ذات علاقة بعملية الشراء. وتأخذ المعالجة المحاسبية عند الشراء الصيغة الآتية:

×××× من ح/ أ. مالية أو استثمارات مالية قصيرة الأجل (أسهم وسندات)

×××× إلى ح/ الصندوق أو المصرف

ولكي يتم الإفصاح عن هذه الاستثمارات ضمن الموجودات المتداولة في التقارير المالية المنشورة في نهاية السنة المالية لا بد من توافر شرطين أساسيين هما:

1. أن تستطيع المنشأة بيعها بسهولة وبوقت قصير وبدون أي مخاطر قد تنتج عن عدم قدرتها على تصفيتها للحصول على النقدية بالوقت المناسب.
2. أن يكون الغرض منها الاستثمار المؤقت لفترة لا تزيد عن السنة المالية أو دورة التشغيل أيهما أقل.

ثانياً. الاستثمارات طويلة الأجل: وهي الأسهم والسندات التي تمتلكها المنشأة بقصد الاحتفاظ بها لفترة طويلة (أكثر من سنة مالية عادةً)، أي لتاريخ الاستحقاق بالنسبة للسندات أو لتملك منشأة أخرى بالنسبة للأسهم.

وبناءً على هذا التصنيف بحسب الفترة الزمنية تقسم الاستثمارات بالأسهم والسندات لأغراض المعالجة المحاسبية إلى ما يأتي:

أ. استثمارات للمتاجرة: وهي الأسهم والسندات التي تشتري بقصد إعادة بيعها عند ارتفاع أسعارها، أو عند الحاجة إلى السيولة النقدية.

ب. استثمارات لغير المتاجرة: وهي الأسهم والسندات التي تشتري بقصد الحصول على مكاسب مالية من عملية الاحتفاظ بها، لغاية تاريخ الاستحقاق للحصول على مقسوم أرباح إذا كانت أسهم، أو فوائد إذا كانت سندات.

3/6. المحاسبة عن الاستثمارات المالية في أوراق الملكية (الأسهم)

تعرف أوراق الملكية بأنها الأوراق المالية التي تمثل حصة في ملكية المنشأة المصدرة لها، وتتمثل بكل من الأسهم العادية أو الممتازة.

وتتحدد المعالجة المحاسبية لهذه الاستثمارات بعد تاريخ اقتنائها وفقاً لحصة المنشأة المستثمرة في أسهم المنشأة المستثمر فيها، حيث تصنف استثمارات المنشأة المستثمرة بحسب نوع التأثير في المنشأة المستثمر فيها، فقد يكون التأثير مهماً عندما يكون للمستثمر حق المشاركة في اتخاذ القرارات ووضع السياسات المالية والتشغيلية للمنشأة المستثمر فيها، وقد لا يكون للمستثمر أي تأثير مهم.

ويمكن تحديد درجة التأثير هذه من خلال نسبة الحيازة أو التملك وكما يأتي:

1. حيازة المستثمر على أقل من 20% من الأسهم العادية (طريقة القيمة العادلة):

بمعنى أن للمستثمر حصة ضئيلة في ملكية المنشأة المستثمر فيها، وعادةً لا يكون له تأثير مهم، فما يمتلكه من أسهم قد يكون متاحاً للبيع وأرباح هذه الأسهم غير المتحققة تظهر ضمن حقوق ملكيته في قائمة المركز المالي، بينما لو كانت الأسهم المملوكة لأغراض المتاجرة، فتظهر أرباحها وخسائرها غير المتحققة والناجمة عن التقييم بالقيمة العادلة في قائمة الدخل.

2. حيازة المستثمر على 20% إلى 50% من الأسهم العادية: وفي هذه الحالة إن

كان للمستثمر تأثيراً مهماً في المنشآت المستثمر فيها، فتعد هذه المنشآت أو الشركات شركات زميلة، وتعتمد عندها طريقة الملكية، أما إذا كان التأثير محدوداً أو غير مهم، فيتم اعتماد القيمة العادلة.

3. حيازة المستثمر على أكثر من 50% من الأسهم العادية (قوائم مالية موحدة):

بمعنى أن للمستثمر سيطرة وتحكم في المنشأة المستثمر فيها (شركة تابعة وشركة قابضة).

والجدول (2) التالي يبين مقارنة توضيحية فيما بين الأنواع الثلاثة السابقة:

الجدول (2): المقارنة بين أنواع الاستثمار بالأسهم العادية

ت	الاستثمار	التقييم	الأرباح والخسائر غير المتحققة	الأثر في دخل المنشأة المستثمرة	الأثر في قرار المنشأة المستثمر فيها
1	حيازة أقل من 20%				
	متاحة للبيع	القيمة العادلة	يعترف بها وتدرج ضمن حقوق الملكية	التوزيعات الفعلية وأرباح وخسائر البيع	غير مهم
	متاحة للمتاجرة	القيمة العادلة	يعترف بها وتدرج في قائمة الدخل	التوزيعات الفعلية وأرباح وخسائر البيع	غير مهم
2	حيازة 20% إلى 50%	حق الملكية	لا يعترف بها	حصة نسبية من صافي ربح المنشأة المستثمر فيها إذا كان التأثير مهماً	غير مهم أو ذو أهمية
	حيازة أكثر من 50%	الاندماج	لا يعترف بها	لا ينطبق أي مما ذكر	مهم

وعلى ذلك فإن الاستثمار في الأسهم العادية المشتراة سيكون بغرض:

- المتاجرة: حيث تشتري بهدف الحصول على الأرباح عند بيعها بأعلى من سعر الشراء، وتثبت كما هو معلوم بثمن الشراء مضافاً إليه مصاريف الشراء، ويتم قياسها بالقيمة العادلة، ويعترف بالأرباح عند توزيعها فقط من قبل المنشأة المصدرة للسهم.
- لغير المتاجرة، حيث يتم الاحتفاظ بها لأغراض أخرى غير المتاجرة، ويعترف بالأرباح أو الخسائر عند الإعلان عنها من قبل المنشأة المصدرة للسهم، وتظهر هذه الأرباح في قائمة الدخل الشامل، وتقيم الأسهم بحسب درجة التأثير (مهم أو غير مهم أو مسيطر) بالقيمة العادلة أو بطريقة الملكية أو ضمن القوائم المالية الموحدة. وفيما يلي المعالجات المحاسبية الخاصة بالأسهم العادية بحسب نسبة حيازتها أو تملكها.

أولاً. نسبة حيازة المستثمر أقل من 20% من الأسهم العادية المصدرة للمنشأة المستثمر فيها:

سبق وأن تمت الإشارة إلى أنه في مثل هذا النوع من الاستثمار لا يكون للمنشأة المستثمرة إمكانية التأثير في المنشأة المستثمر فيها، سواء كان الاستثمار بهدف المتاجرة أو لغير المتاجرة، وبموجب ذلك تعتمد القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي، وعلى فرض أنه تم التثبت من وجود تأثير مهم، عندها تعتمد طريقة الملكية وفقاً لما جاء بالمعيار المحاسبي (IAS: 28).

وعندما يكون الهدف من هذه الاستثمارات هو المتاجرة بها، ستأخذ المعالجة

المحاسبية الصيغة الآتية:

1. عند شراء الأسهم (يثبت القيد بالتكلفة + مصاريف الشراء):
 - ××× من د/ أ. مالية قصيرة الأجل (أسهم)
 - ××× إلى د/ الصندوق أو المصرف
2. الإعلان عن الأرباح من قبل الشركة المستثمر فيها أو المصدرة للأسهم:
 - لا يسجل قيد لأن الأرباح لم يتم استلامها
3. عند استلام مقسوم الأرباح:
 - ××× من د/ الصندوق
 - ××× إلى د/ إيراد مقسوم الأرباح
 - ويقفل د/ إيراد مقسوم الأرباح في د/ أ. خ
 - ××× من د/ إيراد مقسوم الأرباح
 - ××× إلى د/ أ. خ
4. عند تقييم الأسهم في 12/31: حيث تقييم الأسهم وفق ثلاث فرضيات هي:

الأولى: القيمة العادلة للسهم = القيمة الدفترية	قيد القفل
لا يسجل قيد تسوية	لا يسجل قيد قفل
الثانية: القيمة العادلة للسهم (أقل) من قيمته الدفترية	قيد القفل
××× من د/ أ. خ حيازة غير متحققة	××× من د/ أ. خ
××× إلى د/ تسوية القيمة العادلة للأوراق المالية (أسهم)	××× إلى د/ أ. خ حيازة غير متحققة
الثالثة: القيمة العادلة للسهم (أكبر) من قيمته الدفترية	قيد القفل
××× من د/ تسوية القيمة العادلة للأوراق المالية (أسهم)	××× من د/ أ. خ حيازة غير متحققة
××× إلى د/ أ. خ حيازة غير متحققة	××× إلى د/ أ. خ

ملحوظة:

- يقفل د/ أ. خ حيازة غير متحققة في د/ أ. خ كما في القيود السابقة عندما تكون الأسهم المملوكة هي لغرض المتاجرة حصراً، في حين يظهر هذا الحساب (أي د/ أ. خ حيازة غير متحققة) ضمن حقوق الملكية عندما تكون هذه الأسهم متاحة للبيع وليس للمتاجرة.
- يعد د/ تسوية القيمة العادلة للأوراق المالية (أسهم) من حسابات الميزانية، حيث يضاف أو يطرح رصيده من رصيد د/ أ. المالية قصيرة الأجل بهدف الوصول إلى القيمة العادلة لـ أ. المالية:
- وعلى هذا الأساس ستظهر هذه الحسابات في كل من د/ أ. خ والميزانية العمومية كما يأتي:

د/ أ.خ الجزئي	
××× إيراد مقسوم الأرباح ××× أ.خ حيازة غير متحققة إذا كانت القيمة العادلة للسهم أكبر من قيمته الدفترية	××× أ.خ حيازة غير متحققة إذا كانت القيمة العادلة للسهم أقل من قيمته الدفترية

الميزانية الجزئية	
	الموجودات المتداولة
	××× أ. مالية قصيرة الأجل (أسهم)
	××× تسوية القيمة العادلة للأوراق المالية (أسهم)
	××× القيمة العادلة لـ أ. المالية (أسهم)

5. عند بيع الأسهم: وقد تظهر عند البيع ثلاثة احتمالات هي:

الأول: سعر بيع الأسهم = قيمتها الدفترية	
	××× من د/ الصندوق أو المصرف
	××× إلى د/ أ. مالية قصيرة الأجل (أسهم)
الثاني: سعر بيع الأسهم (أقل) من قيمتها الدفترية	
	××× من مذكورين
	××× د/ الصندوق أو المص
	××× د/ أ.خ بيع أ. مالية (أسهم)
	××× إلى د/ أ. مالية قصيرة الأجل (أسهم)
الثالث: سعر بيع الأسهم (أكبر) من قيمتها الدفترية	
	××× من د/ الصندوق أو المصرف
	××× إلى مذكورين
	××× د/ أ. مالية قصيرة الأجل (أسهم)
	××× د/ أ.خ بيع أ. مالية (أسهم)

وأخيراً لا بد من الإشارة إلى أنه في حالة شراء المنشأة لنوع واحد من الأسهم بدفعة واحدة أو على دفعات وبنفس السعر فلن تتولد أي مشكلة عند بيعها طالما أن تكلفة الشراء متساوية.

مثال رقم (1):

في 2018/2/4 قامت منشأة الزهور التجارية بشراء 80000 سهماً من أسهم شركة الأثاث بسعر 6 دينار/سهم نقداً، ودفعت عمولة قدرها 20000 دينار. فإذا علمت أن نسبة حيازة المنشأة لأسهم شركة الأثاث هي أقل من 20%، وليس للمنشأة أيضاً التأثير المهم في قرارات وسياسات الشركة المالية. في 5/9 باعت المنشأة جميع الأسهم المشتراة.

المطلوب:

1. إثبات قيد الشراء.

2. إثبات قيد البيع بافتراض أن سعر البيع هو:

الفرض الأول	الفرض الثاني	الفرض الثالث
7 دينار/سهم	5 دينار/سهم	6.25 دينار/سهم

3. تصوير الحسابات ذات العلاقة بـ أ. المالية وفقاً لكل فرض من الفروض الثلاثة.

الحل:

قيد الشراء 2/4	
<p>ثمن الشراء = $20000 + (6 \times 80000) = 500000$</p> <p>ثمن الشراء = $20000 + 480000 = 500000$</p> <p>500000 من د/ أ. مالية قصيرة الأجل (أسهم)</p> <p>500000 إلى د/ الصندوق</p>	
قيد البيع 5/9	
<p>الفرض الأول: 7 دينار/سهم</p> <p>ثمن البيع = $7 \times 80000 = 560000$</p> <p>560000 من د/ الصندوق</p> <p>560000 إلى مذكورين</p> <p>500000 د/ أ. مالية قصيرة الأجل (أسهم)</p> <p>60000 د/ أ.خ بيع أ. مالية (أسهم)</p>	
د/ أ. مالية قصيرة الأجل (أسهم)	د/ أ.خ بيع أ. مالية (أسهم)
500000 صندوق	500000 صندوق
60000 صندوق	
قيد البيع 5/9	
<p>الفرض الثاني: 5 دينار/سهم</p> <p>ثمن البيع = $5 \times 80000 = 400000$</p> <p>500000 من مذكورين</p> <p>400000 د/ الصندوق</p> <p>100000 د/ أ.خ بيع أ. مالية (أسهم)</p> <p>500000 إلى د/ أ. مالية قصيرة الأجل (أسهم)</p>	
د/ أ. مالية قصيرة الأجل (أسهم)	د/ أ.خ بيع أ. مالية (أسهم)
500000 مذكورين	500000 صندوق
	100000 أ. مالية

قيد البيع 5/9	
د/أ. مالية قصيرة الأجل (أسهم)	500000 صندوق
500000 صندوق	500000 صندوق
الفرض الثالث: 6.25 دينار/سهم	
ثمن البيع = $6.25 \times 80000 = 500000$	
500000 من د/ الصندوق	
500000 إلى د/أ. مالية قصيرة الأجل (أسهم)	

مثال رقم (2):

في 2018/2/4 قامت منشأة الزهور التجارية بشراء 80000 سهماً من أسهم شركة الأثاث بسعر 6 دينار/سهم نقداً، ودفعت عمولة قدرها 20000 دينار. علماً أن نسبة حيازة المنشأة لأسهم شركة الأثاث هي أقل من 20%، وليس للمنشأة أيضاً التأثير المهم في قرارات وسياسات الشركة المالية، وقد قررت المنشأة الاحتفاظ بجميع الأسهم المشتراة.

في 12/30 أعلنت شركة الأثاث عن توزيع الأرباح لحملة الأسهم بمقدار 0.5 دينار/سهم.

في 12/31 استملت المنشأة مقسوم الأرباح الخاص بها نقداً.

المطلوب:

1. إثبات قيد الشراء.
2. إثبات قيد استلام مقسوم الأرباح.
3. إثبات قيود التسوية والقفل على اعتبار أن المنشأة قيّمت استثماراتها في 12/31، وقد توصلت إلى أن القيمة العادلة لهذه الأسهم كانت وفقاً للافتراضات الآتية:

الفرض الأول	الفرض الثاني	الفرض الثالث
500000 دينار	450000 دينار	560000 دينار

4. تصوير الحسابات ذات العلاقة بـ أ. المالية وفقاً لكل فرض من الفروض الثلاثة، وتصوير د/أ. خ الجزئي والميزانية الجزئية.

الحل:

قيد الشراء 2/4
ثمن الشراء = $(6 \times 80000) + 20000 = 500000$
ثمن الشراء = $20000 + 480000 = 500000$
500000 من د/أ. مالية قصيرة الأجل (أسهم)
500000 إلى د/ الصندوق
قيد الإعلان عن توزيع الأرباح 12/30
لا يسجل قيد

الفرض الثالث: القيمة العادلة 560000 دينار	
د/ أ. مالية قصيرة الأجل (أسهم)	قيد التسوية 12/31
500000 صندوق	قيمة الأوراق المالية = القيمة العادلة - القيمة الدفترية
500000 رصيد 12/31	قيمة الأوراق المالية = 560000 - 500000 = 60000
د/ أ. خ جزئي	60000 من د/ تسوية القيمة العادلة لـ أ. المالية (أسهم)
40000 مقسوم أرباح	60000 إلى د/ أ. خ حيازة غير متحققة
60000 أ. خ حيازة	قيد القفل 12/31
	60000 من د/ أ. خ حيازة غير متحققة
	60000 إلى د/ أ. خ

الميزانية الجزئية	
	الموجودات المتداولة
	500000 أ. مالية قصيرة الأجل (أسهم)
	60000 تسوية القيمة العادلة لـ أ. المالية (أسهم)
	560000 القيمة العادلة لـ أ. المالية (أسهم)

ملحوظة:

في المثالين السابقين كانت حالة شراء المنشأة للأسهم كما هو واضح لنوع واحدٍ منها وبدفعة واحدة وبنفس السعر، وعليه فإن المعالجات المحاسبية الخاصة بها وحتى بيعها لن يتولد عنها أي مشكلة، لكن تكمن المشكلة مع شراء الأسهم على دفعات وبأسعار مختلفة عند الشراء، ثم تقرر المنشأة بيع جزءٍ منها، وفي مثل هذه الحالة يتوجب اعتماد واحدة من الطرق المتعارف عليها في التسعير، وهذه الطرق هي:

1. طريقة ما يشتري أولاً يباع أولاً.
2. طريقة ما يشتري أخيراً يباع أولاً.
3. طريقة المعدل الموزون.

مثال رقم (3):

فيما يلي العمليات الخاصة بشراء منشأة الأنوار التجارية لأسهم شركة النسيج والتي تمت على دفعات وبأسعار مختلفة وفقاً للتفاصيل الآتية:

تاريخ الشراء	عدد الأسهم المشتراة	سعر السهم (دينار)
2018/1/9	50000	5
2018/4/2	30000	8
2018/6/6	20000	10
2018/10/5	60000	6

علماً أن نسبة حيازة المنشأة لأسهم شركة النسيج هي أقل من 20%، وليس للمنشأة أيضاً التأثير المهم في قرارات وسياسات الشركة المالية. في 11/30 باعت المنشأة 90000 سهماً بسعر 8 دينار/سهم. في 12/31 استملت المنشأة مقسوم الأرباح الخاص بها نقداً والمحدد من شركة النسيج بمبلغ 0.5 دينار/سهم. في 12/31 قيّمت المنشأة استثماراتها المتبقية، وقد توصلت إلى أن القيمة العادلة لجميع أسهمها هي 440000 دينار.

المطلوب:

أولاً. تحديد تكلفة الاستثمارات.

ثانياً. إثبات قيود الشراء في تواريخها.

ثالثاً. إثبات قيد البيع في 11/30 بافتراض أن المنشأة تتبع طريقة ما يشتري أولاً يباع أولاً، وبافتراض ثاني أنها تتبع طريقة ما يشتري أخيراً يباع أولاً، وبافتراض ثالث أنها تتبع طريقة المعدل الموزون.

رابعاً. إثبات مقسوم الأرباح والتسوية والقفل في 12/31 وتصوير الحسابات ذات العلاقة ب. أ. المالية و د/ أ. خ الجزئي والميزانية الجزئية وفق كل طريقة على حدة.

الحل

أولاً. تحديد تكلفة الاستثمارات

تاريخ الشراء	عدد الأسهم المشتراة	سعر السهم	تكلفة الشراء
2018/1/9	50000	5	250000 دينار
2018/4/2	30000	8	240000 دينار
2018/6/6	20000	10	200000 دينار
2018/10/5	60000	6	360000 دينار
الإجمالي	160000		1050000 دينار

ثانياً. إثبات قيود الشراء

قيد الشراء في 1/9	قيد الشراء في 6/6
250000 من د/ أ. مالية قصيرة الأجل (أسهم) 250000 إلى د/ الصندوق	200000 من د/ أ. مالية قصيرة الأجل (أسهم) 200000 إلى د/ الصندوق
قيد الشراء في 4/2	قيد الشراء في 10/5
240000 من د/ أ. مالية قصيرة الأجل (أسهم) 240000 إلى د/ الصندوق	360000 من د/ أ. مالية قصيرة الأجل (أسهم) 360000 إلى د/ الصندوق

د/ أ. مالية قصيرة الأجل (أسهم)		ثالثاً. طريقة ما يشترى أولاً يباع أولاً	
11/30 صندوق 590000	1/9 صندوق 250000	720000	قيمة الأسهم المبيعة = $8 \times 90000 = 720000$
	4/2 صندوق 240000		تكلفة الأسهم المبيعة:
	6/6 صندوق 200000	250000	$= 5 \times 50000 = 250000$
	10/5 صندوق 360000	240000	$= 8 \times 30000 = 240000$
	12/31 رصيد 460000	100000	$= 10 \times 10000 = 100000$
		590000	= تكلفة الأسهم المبيعة
		130000	أرباح بيع أ. مالية (أسهم)

د/ أ.خ بيع أ. مالية قصيرة الأجل (أسهم)		قيد البيع في 11/30	
130000 صندوق		720000	من د/ الصندوق
12/31 رصيد 130000	130000 أ.خ	720000	إلى مذكورين
		590000	د/ أ. مالية قصيرة الأجل (أسهم)
		130000	د/ أ.خ بيع أ. مالية (أسهم)
د/ إيراد مقسوم الأرباح		رابعاً. إثبات مقسوم الأرباح والتسوية والقفل	
35000 صندوق		قيد استلام مقسوم الأرباح 12/31	
12/31 رصيد 35000	35000 أ.خ	عدد الأسهم المتبقية = $90000 - 160000 = 70000$	
		مقسوم الأرباح = $70000 \text{ سهم} \times 0.5 = 35000$ دينار	
		35000	من د/ الصندوق
		35000	إلى د/ إيراد مقسوم الأرباح

د/ أ.خ حيازة غير متحققة		قيد التسوية 12/31	
	20000 تسوية	قيمة الأوراق المالية = القيمة العادلة - القيمة الدفترية	
20000 أ.خ	12/31 رصيد 20000	قيمة الأوراق المالية = $460000 - 440000 = 20000$	
د/ أ.خ جزئي		20000	من د/ أ.خ حيازة غير متحققة
130000 أ.خ بيع	20000 أ.خ حيازة	20000	إلى د/ تسوية القيمة العادلة لـ أ. المالية (أسهم)
35000 مقسوم أرباح		قيد قفل أ.خ الحيازة 12/31	
		20000	من د/ أ.خ
		20000	إلى د/ أ.خ حيازة غير متحققة
		قيد قفل أ.خ البيع ومقسوم الأرباح 12/31	
		165000	من مذكورين
		130000	د/ أ.خ بيع أ. مالية (أسهم)
		35000	د/ إيراد مقسوم الأرباح
		165000	إلى د/ أ.خ

الميزانية الجزئية

الموجودات المتداولة	
460000	أ. مالية قصيرة الأجل (أسهم)
(20000)	تسوية القيمة العادلة لـ أ. المالية (أسهم)
440000	القيمة العادلة لـ أ. المالية (أسهم)

د/أ. مالية قصيرة الأجل (أسهم)		ثالثاً. طريقة ما يشتري أخيراً يباع أولاً	
11/30 صندوق 640000	250000 صندوق 1/9	$720000 = 8 \times 90000 =$ قيمة الأسهم المباعة = تكلفة الأسهم المباعة:	$360000 = 6 \times 60000 =$ $200000 = 10 \times 20000 =$ $80000 = 8 \times 10000 =$
	240000 صندوق 4/2		
	200000 صندوق 6/6		
	360000 صندوق 10/5		
	410000 رصيد 12/31	640000	= تكلفة الأسهم المباعة
		80000	أرباح بيع أ. مالية (أسهم)

د/أ. خ بيع أ. مالية قصيرة الأجل (أسهم)		قيد البيع في 11/30	
80000 صندوق		720000 من د/ الصندوق	
80000 رصيد 12/31	80000 أ.خ	720000 إلى مذكورين	
		640000 د/أ. مالية قصيرة الأجل (أسهم)	
		80000 د/أ. خ بيع أ. مالية (أسهم)	
د/ إيراد مقسوم الأرباح		رابعاً. إثبات مقسوم الأرباح والتسوية والقفل	
35000 صندوق		قيد استلام مقسوم الأرباح 12/31	
35000 رصيد 12/31	35000 أ.خ	عدد الأسهم المتبقية = $90000 - 160000 = 70000$	
		مقسوم الأرباح = $70000 \text{ سهم} \times 0.5 = 35000$ دينار	
		35000 من د/ الصندوق	
		35000 إلى د/ إيراد مقسوم الأرباح	

د/أ. خ حيازة غير متحققة		قيد التسوية 12/31	
30000 تسوية		قيمة الأوراق المالية = القيمة العادلة - القيمة الدفترية	
30000 رصيد 12/31	30000 أ.خ	قيمة الأوراق المالية = $440000 - 410000 = 30000$	
		30000 من د/ تسوية القيمة العادلة لـ أ. المالية (أسهم)	
		30000 إلى د/أ. خ حيازة غير متحققة	
د/أ. خ جزئي		قيد قفل أ. خ البيع ومقسوم الأرباح والحيازة 12/31	
80000 أ.خ بيع		145000 من مذكورين	
35000 مقسوم أرباح		80000 د/أ. خ بيع أ. مالية (أسهم)	
30000 أ.خ حيازة		35000 د/ إيراد مقسوم الأرباح	
		30000 د/أ. خ حيازة غير متحققة	
		145000 إلى د/أ. خ	

الميزانية الجزئية	
	الموجودات المتداولة
	أ. مالية قصيرة الأجل (أسهم) 410000
	تسوية القيمة العادلة لـ أ. المالية (أسهم) 30000
	القيمة العادلة لـ أ. المالية (أسهم) 440000

ثالثاً. طريقة المعدل الموزون	
يتم إيجاد تكلفة الاستثمارات المباعة بموجب هذه الطريقة كما يأتي:	قيمة الأسهم المباعة = $8 \times 90000 = 720000$
إجمالي تكلفة الشراء	تكلفة الأسهم المباعة = $6.6 \times 90000 = 594000$
متوسط السعر الموزون = $\frac{\text{عدد الأسهم المشتراة}}{\text{متوسط السعر الموزون}}$	أرباح بيع أ. مالية (أسهم) = 126000
1050000 دينار	
160000 سهم	
متوسط السعر الموزون = 6.6 دينار/سهم تقريباً	
قيد البيع في 11/30	
د/ أ. مالية قصيرة الأجل (أسهم)	720000 من د/ الصندوق
594000 صندوق 11/30	720000 إلى مذكورين
250000 صندوق 1/9	594000 د/ أ. مالية قصيرة الأجل (أسهم)
240000 صندوق 4/2	126000 د/ أ.خ بيع أ. مالية (أسهم)
200000 صندوق 6/6	
360000 صندوق 10/5	
456000 رصيد 12/31	
رابعاً. إثبات مقسوم الأرباح والتسوية والقفل	
قيد استلام مقسوم الأرباح 12/31	
د/ أ.خ بيع أ. مالية قصيرة الأجل (أسهم)	عدد الأسهم المتبقية = $90000 - 160000 = 70000$
126000 صندوق	مقسوم الأرباح = $70000 \times 0.5 = 35000$ دينار
126000 رصيد 12/31	35000 من د/ الصندوق
	35000 إلى د/ إيراد مقسوم الأرباح
د/ إيراد مقسوم الأرباح	
35000 صندوق	
35000 رصيد 12/31	
35000 أ.خ	
قيد التسوية 12/31	
د/ أ.خ حيازة غير متحققة	قيمة الأوراق المالية = القيمة العادلة - القيمة الدفترية
16000 تسوية	قيمة الأوراق المالية = $440000 - 456000 = (16000)$
16000 رصيد 12/31	16000 من د/ أ.خ حيازة غير متحققة
د/ أ.خ جزئي	16000 إلى د/ تسوية القيمة العادلة لـ أ. المالية (أسهم)
126000 أ.خ بيع	
35000 مقسوم أرباح	
16000 أ.خ حيازة	
قيد قفل أ.خ الحيازة 12/31	
	16000 من د/ أ.خ
	16000 إلى د/ أ.خ حيازة غير متحققة
قيد قفل أ.خ البيع ومقسوم الأرباح 12/31	
	161000 من مذكورين
	126000 د/ أ.خ بيع أ. مالية (أسهم)
	35000 د/ إيراد مقسوم الأرباح
	161000 إلى د/ أ.خ

الميزانية الجزئية

الموجودات المتداولة	
456000	أ. مالية قصيرة الأجل (أسهم)
(16000)	تسوية القيمة العادلة لـ أ. المالية (أسهم)
440000	القيمة العادلة لـ أ. المالية (أسهم)

ثانياً. نسبة حياة المستثمر بين 20% إلى 50% من الأسهم العادية المصدرة للمنشأة المستثمر فيها:

سبق وأن تمت الإشارة إلى أنه في مثل هذا النوع من الاستثمار فقد يكون للمستثمر تأثيراً مهماً في المنشآت المستثمر فيها، وبذلك تعد هذه المنشآت أو الشركات منشآت أو شركات زميلة، وتُعتد عندها طريقة الملكية في المحاسبة عن الاستثمار في الأسهم، أما إذا كان للمستثمر تأثيراً محدوداً أو غير مهم، فيتم اعتماد القيمة العادلة في المحاسبة عن الاستثمار في الأسهم.

مثال رقم (4):

في 2018/2/4 قامت منشأة الزهور التجارية بشراء 80000 سهماً من أسهم شركة الأثاث بسعر 6 دينار/سهم نقداً، ودفعت عمولة قدرها 20000 دينار. فإذا علمت أن نسبة حياة المنشأة لأسهم شركة الأثاث هي 40%، وللمنشأة أيضاً حق التصويت في قرارات وسياسات الشركة المالية (تأثير مهم). في 5/9 باعت المنشأة جميع الأسهم المشتراة نظراً لحاجتها للسيولة المالية.

المطلوب:

1. إثبات قيد الشراء.

2. إثبات قيد البيع بافتراض أن سعر البيع هو:

الفرض الأول	الفرض الثاني	الفرض الثالث
7 دينار/سهم	5 دينار/سهم	6.25 دينار/سهم

3. تصوير الحسابات ذات العلاقة بـ أ. المالية وفقاً لكل فرض من الفروض الثلاثة.

الحل:

قيد الشراء 2/4
ثمن الشراء = $20000 + (6 \times 80000) = 500000$
ثمن الشراء = $20000 + 480000 = 500000$
500000 من ح/ استثمارات مالية (أسهم في شركات زميلة)
500000 إلى ح/ الصندوق

ح/ استثمارات مالية (أسهم في شركات زميلة)		قيد البيع 5/9
500000 صندوق	500000 صندوق	الفرض الأول: 7 دينار/سهم
		ثمن البيع = $7 \times 80000 = 560000$
		560000 من ح/ الصندوق
		560000 إلى مذكورين
ح/ أ.خ بيع أ. مالية (أسهم في شركات زميلة)		
60000 صندوق		500000 ح/ استثمارات مالية (أسهم في شركات زميلة)
		60000 ح/ أ.خ بيع أ. مالية (أسهم في شركات زميلة)
ح/ استثمارات مالية (أسهم في شركات زميلة)		قيد البيع 5/9
500000 مذكورين	500000 صندوق	الفرض الثاني: 5 دينار/سهم
		ثمن البيع = $5 \times 80000 = 400000$
		500000 من مذكورين
		400000 ح/ الصندوق
ح/ أ.خ بيع أ. مالية (أسهم في شركات زميلة)		
	100000 أ. مالية	100000 ح/ أ.خ بيع أ. مالية (أسهم في شركات زميلة)
		500000 إلى ح/ استثمارات مالية (أسهم في شركات زميلة)
ح/ استثمارات مالية (أسهم في شركات زميلة)		قيد البيع 5/9
500000 صندوق	500000 صندوق	الفرض الثالث: 6.25 دينار/سهم
		ثمن البيع = $6.25 \times 80000 = 500000$
		500000 من ح/ الصندوق
		500000 إلى ح/ استثمارات مالية (أسهم في شركات زميلة)

مثال رقم (5):

في 2018/2/4 قامت منشأة الزهور التجارية بشراء 80000 سهماً من أسهم شركة الأثاث بسعر 6 دينار/سهم نقداً، ودفعت عمولة قدرها 20000 دينار. علماً أن حيازة المنشأة لأسهم شركة الأثاث كانت بنسبة 40% وبدافع الاحتفاظ بها، وللمنشأة أيضاً حق التصويت في قرارات وسياسات الشركة المالية (تأثير مهم).

في 12/30 أعلنت شركة الأثاث عن توزيع الأرباح لحملة الأسهم، وكانت حصة المنشأة منها 25000 دينار.

في 12/31 استملت المنشأة مقسوم الأرباح الخاص بها نقداً، وفي نفس التاريخ قُدرت القيمة العادلة للأسهم المحتفظ بها بمبلغ 560000 دينار.

المطلوب:

1. إثبات قيد الشراء.
2. إثبات المعالجة الخاصة بالإعلان عن الأرباح.

3. إثبات قيد استلام مقسوم الأرباح والتسويات القيدية والقفل إن وجدت، وتصوير الحسابات ذات العلاقة بـ أ. المالية وتصوير ح/ أ. خ الجزئي والميزانية الجزئية.
الحل:

ح/ استثمارات مالية (أسهم في شركات زميلة)		قيد الشراء 2/4
25000 صندوق	500000 صندوق	ثمن الشراء = $20000 + (6 \times 80000)$
	25000 إيراد استثمار	ثمن الشراء = $500000 = 20000 + 480000$
	500000 رصيد 12/31	500000 من ح/ استثمارات مالية (أسهم في شركات زميلة) 500000 إلى ح/ الصندوق
ح/ إيراد استثمارات مالية		قيد الإعلان عن توزيع الأرباح 12/30
25000 استثمار		25000 من ح/ استثمارات مالية (أسهم في شركات زميلة)
25000 رصيد	25000 أ.خ	25000 إلى ح/ إيراد استثمارات مالية
ح/ أ.خ جزئي		قيد استلام مقسوم الأرباح 12/31
25000 إيراد استثمار		25000 من ح/ الصندوق
		25000 إلى ح/ استثمارات مالية (أسهم في شركات زميلة)
ملحوظة: إذا كان المقسوم خسارة وليس ربحاً فإن القيود هي: 25000 من ح/ خسائر الاستثمارات المالية 25000 إلى ح/ استثمارات مالية (أسهم في شركات زميلة) وتقفل الخسارة في ح/ أ.خ 25000 من ح/ أ.خ 25000 إلى ح/ خسائر الاستثمارات المالية		قيد قفل إيراد الاستثمار 12/31
		25000 من ح/ إيراد استثمارات مالية
		25000 إلى ح/ أ.خ
الميزانية الجزئية		
المطلوبات	الموجودات المتداولة	
حقوق الملكية	الموجودات الثابتة	
	500000 استثمارات مالية (أسهم في شركات زميلة)	

ولأن هدف منشأة الزهور هو الاحتفاظ بأسهم شركة الأثاث بغرض الاستحواذ أو السيطرة عليها، فإن المدخل المناسب للمحاسبة عن الاستثمار في أسهمها هو طريقة الملكية، وبموجب هذه الطريقة يُعترف بالاستثمار مبدئياً بسعر التكلفة، ومن ثم يُعدل لاحقاً بالتغيرات التي تحدث في حصة المستثمر في المنشأة المستثمر فيها،

وبهذه الحالة لا يعترف بأ.خ الحيازة غير المتحققة، ولا تجرى القيود الخاصة بالتسوية أو القفل وإن كانت القيمة العادلة أكبر أو أقل من القيمة الدفترية. أما لو كان لمنشأة الزهور تأثيراً محدوداً أو غير مهم في شركة الأثاث، فستعتمد القيمة العادلة حتى وإن كانت نسبة الحيازة هي 40% كما في المثال السابق، بمعنى أن المعالجات المحاسبية ستكون هي نفس المعالجات التي تقدمت في المثالين (1) والمثال رقم (2).

ثالثاً. حيازة المستثمر على أكثر من 50% من الأسهم العادية:

وتعني أن للمستثمر سيطرة وتحكم في المنشأة المستثمر فيها، ويصبح المستثمر هو الشركة الأم أو الشركة القابضة، والشركة المستثمر فيها شركة تابعة، وعلى هذا الأساس يتم إعداد قوائم مالية موحدة للشركتين باعتبارهما وحدة اقتصادية واحدة، وقد تطرق المعيار المحاسبي الدولي (IAS: 27) إلى كل من القوائم المالية الموحدة والمنفصلة لمثل هذه الشركات، كما تطرق معيار التقارير المالية الدولي (IFRS: 3) إلى اندماج الأعمال لمعالجة حالة التملك. ويتم اعتماد طريقة الملكية للمحاسبة عن حالة التملك، وتعد من الاستثمارات المالية طويلة الأجل.

4/6. المحاسبة عن الاستثمارات في أوراق الدين (السندات)

تصدر السندات بالقيمة الاسمية وتحمل معها فائدة تحسب على هذه القيمة، ويعد السند حق دين وليس حق ملكية، فهو يُعدّ ديناً على الجهة المُصدّرة لها أي المستثمر فيها، ودينياً للجهة المستثمرة تهدف من ورائه الحصول على فائدة في تواريخ معينة تسمى تاريخ استحقاق الفائدة، أما قيمة السند الاسمية فتدفع بالكامل عند حلول تاريخ استحقاقها.

ويصنف الاستثمار في السندات ضمن ثلاث مجموعات هي:

أولاً. الاستثمار بشراء السندات والاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.

ثانياً. الاستثمار بشراء السندات بغرض بيعها (أو المتاجرة بها) عند ارتفاع أسعارها بهدف تحقيق الربح منها في الأجل القصير.

ثالثاً. استثمارات متاحة للبيع: وهذا النوع لا يصنف من ضمن النوعين السابقين.

وأياً كان نوع الاستثمار في السندات، فهي تمنح حاملها أو الجهة المستثمرة فائدة دائنة (إيراد)، وفي المقابل تتحمل الجهة المُصدّرة لها نفس الفائدة لكنها فائدة مدينة (مصرف).

ويمكن بيان كيفية تقويم هذه الاستثمارات بأنواعها الثلاثة وأثرها في دخل المنشأة من خلال الجدول (3) الآتي:

الجدول (3): تقويم السندات بحسب الهدف من الشراء

نوع الاستثمار	التقويم	مكاسب أو خسائر الحيازة غير المتحققة	أثار أخرى على الدخل
حتى تاريخ الاستحقاق	التكلفة المطفأة	لا يعترف بها	- الفوائد عند اكتسابها - مكاسب وخسائر البيع
سندات بغرض المتاجرة	القيمة العادلة	يعترف بها ضمن الدخل	- الفوائد عند اكتسابها - مكاسب وخسائر البيع
متاحة للبيع	القيمة العادلة	يعترف بها ولكنها تدرج كجزء مستقل ضمن حقوق الملكية	- الفوائد عند اكتسابها - مكاسب وخسائر البيع

وفيما يلي المعالجات المحاسبية الخاصة بكل نوع من هذه الأنواع.

أولاً. الاستثمار بشراء السندات والاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

ويقع هذا النوع من ضمن الاستثمارات المالية طويلة الأجل لأنه قد يمتد لأكثر من سنة مالية واحدة، ويتم المحاسبة عن السندات المحتفظ بها لغاية تاريخ الاستحقاق وفق أساس التكلفة المستهلكة أو المطفأة (وهي تكلفة الاقتناء المعدلة باستهلاك خصم أو علاوة إصدار عند إصدار هذه السندات).

وقد تأخذ عملية الشراء واحدة من الاحتمالات الآتية:

1. الشراء بتاريخ الإصدار أو بتاريخ لاحق للإصدار (إما بتاريخ استحقاق الفائدة، أو قبل استحقاقها أو بعد استحقاقها).
2. الشراء بعلاوة (أي شراء السندات بأعلى من قيمتها الاسمية) أو بخصم (أي شراء السندات بأقل من قيمتها الاسمية).

حيث أن:

العلاوة = ثمن الشراء - القيمة الاسمية

الخصم = القيمة الاسمية - ثمن الشراء

وفي الغالب تتم عمليات الشراء بأعلى من القيمة الاسمية (علاوة)، أو بأدنى من القيمة الاسمية (خصم)، والفرق (أي فرق العلاوة أو الخصم عن القيمة الاسمية) يتم إطفاءه باعتماد القسط الثابت السنوي.

وتأخذ المعالجات المحاسبية لهذا النوع من الاستثمار الصيغ التالية:

أ. قيد الشراء:

قد يتم الشراء في تاريخ إصدار السند وبالقيمة الأسمية فقط دون علاوة أو خصم، وقد يتم الشراء في تاريخ لاحق للإصدار بعلاوة أو بخصم، وبغض النظر عن ذلك فإن القيد المحاسبي سيكون بالتكلفة التي ستدفعها المنشأة المستثمرة:

قيد شراء السندات في تاريخ الشراء	
ثمن الشراء = عدد السندات المشتراة × سعر شراء السند الواحد	
××× من د/ أ. مالية طويلة الأجل (سندات حتى الاستحقاق)	
××× إلى د/ الصندوق أو المصرف	

ب. قيد تحصيل الفوائد واستلامها:

قيد استلام الفائدة في تاريخ الاستحقاق (نصف سنوية أو نهاية السنة)	
في حالة عدم وجود علاوة أو خصم يكون القيد:	
××× من د/ الصندوق أو المصرف	
××× إلى د/ فوائد دائنة	
قيد الفائدة مع وجود علاوة:	قيد الفائدة مع وجود خصم:
××× من د/ الصندوق أو المصرف	××× من مذكورين
××× إلى مذكورين	××× د/ الصندوق أو المصرف
××× د/ أ. مالية ط. الأجل (سندات حتى الاستحقاق)	××× د/ أ. مالية ط. الأجل (سندات حتى الاستحقاق)
××× د/ فوائد دائنة	××× إلى د/ فوائد دائنة
ملحوظة:	
- يتم إطفاء العلاوة والخصم عند استلام الفائدة مباشرة، ف د/ أ. مالية ط. الأجل (سندات حتى الاستحقاق) في القيد السابقين يمثل مبلغ الإطفاء السنوي.	
- تقفل الفوائد الدائنة في نهاية السنة في د/ أ. خ بالقيد الآتي:	
××× من د/ الفوائد الدائنة	
××× إلى د/ أ. خ	

ج. قيد استلام المنشأة للقيمة الأسمية للسندات عند تسليمها للجهة المُصدرة لها في تاريخ الاستحقاق:

قيد استلام قيمة السند الأسمية	
××× من د/ الصندوق أو المصرف	
××× إلى د/ أ. مالية طويلة الأجل (سندات حتى الاستحقاق)	

د. الإفصاح المحاسبي عن هذا الاستثمار: من المعلوم أن أية أرباح أو خسائر ناتجة عن الاستثمار في الأوراق المالية، فضلاً عن الفوائد المتحصل عليها ستظهر في قائمة الدخل ضمن بنود الإيرادات العرضية أو الأخرى.

أما المكان الطبيعي للإفصاح عنها في قائمة المركز المالي فهو كما يأتي:

الميزانية العمومية لمنشأة ... في 12/31	
المطلوبات المتداولة	الموجودات المتداولة ××× أ. مالية طويلة الأجل (سندات حتى الاستحقاق)
	الموجودات الثابتة
	الموجودات الأخرى ××× فوائد دائنة مستحقة
حقوق الملكية	

مثال رقم (6):

في 2018/1/1 اشترت منشأة شط العرب التجارية 200 سند من السندات التي أصدرتها الحكومة بقيمة اسمية 1000 دينار/سند بـ 200000 دينار، علماً أن الفائدة التي تحملها هذه السندات هي 5% سنوياً تستحق في 12/31 من كل سنة.
المطلوب:

- اثبات قيد الشراء، وقيد استلام الفائدة السنوية بـ 10000 دينار وقفلها في 12/31.
- قيد استلام المنشأة للقيمة الاسمية للسندات في تاريخ استحقاقها بـ 200000 دينار، بافتراض أنها تستحق في 2023/1/1.

قيد الشراء 2018/1/1	
د/ أ. مالية ط. الأجل (سندات حتى الاستحقاق)	د/ أ. مالية ط. الأجل (سندات حتى الاستحقاق)
200000 مصرف	200000 مصرف
	ثمن الشراء = عدد السندات المشتراة × سعر شراء السند ثمن الشراء = 200 × 1000 = 200000 دينار
	200000 من د/ أ. مالية ط. الأجل (سندات حتى الاستحقاق)
	200000 إلى د/ المصرف
	د/ فوائد دائنة
10000 مصرف	10000 مصرف
10000 رصيد 12/31	10000 أ.خ
	قيد استلام الفائدة 2018/12/31
	الفائدة = 200000 × 5% = 10000 دينار
	10000 من د/ المصرف
	10000 إلى د/ فوائد دائنة
	قيد قفل الفائدة 2018/12/31
	10000 من د/ فوائد دائنة
	10000 إلى د/ أ.خ
	قيد استلام المنشأة لقيمة السندات في 2023/1/1
	200000 من د/ المصرف
	200000 إلى د/ أ. مالية ط. الأجل (سندات حتى الاستحقاق)

ملحوظة:

قيد استلام الفائدة وقفلها يكرر في 12/31 من كل سنة، أي أن هذه القيود تكرر في 12/31 من سنة 2019، 2020، 2021، 2022.

مثال رقم (7):

في 2018/1/1 اشترت منشأة دجلة التجارية 200 سند من السندات التي أصدرتها الحكومة بمبلغ 220000 دينار بصك، علماً أن القيمة الاسمية للسند الواحد 1000 دينار، والفائدة السنوية التي يحملها هي 5% تستحق في 12/31 من كل عام، ومن المقرر الاحتفاظ بهذه السندات حتى تاريخ استحقاقها.
المطلوب:

1. اثبات قيد الشراء، وتصوير د/ أ. مالية ط. الأجل (سندات حتى الاستحقاق).
2. قيد استلام الفائدة السنوية بصك، وإطفاء العلاوة أو الخصم بالقسط الثابت، وقفل الفائدة في 12/31 من كل عام.
3. قيد استلام المنشأة للقيمة الاسمية للسندات في تاريخ استحقاقها بصك، بافتراض أنها تستحق في 2023/1/1.

د/ أ. مالية ط. الأجل (سندات حتى الاستحقاق)		قيد الشراء 2018/1/1
2018 مصرف 4000	220000 مصرف	220000 ثمن الشراء =
2019 مصرف 4000		القيمة الاسمية = 200 سند × 1000 دينار = 200000
2020 مصرف 4000		20000 العلاوة
2021 مصرف 4000		220000 من د/ أ. مالية ط. الأجل (سندات حتى الاستحقاق)
2022 مصرف 4000		220000 إلى د/ المصرف
200000 مصرف	200000 رصيد	
قيد قفل الفائدة 2018/12/31		قيد استلام الفائدة 2018/12/31
6000 من د/ فوائد دائنة	6000 إلى د/ أ. خ	الفائدة = 200000 × 5% = 10000 دينار
		إطفاء العلاوة السنوي = 20000 ÷ 5 سنوات = 4000
		10000 من د/ المصرف
		10000 إلى مذكورين
		4000 د/ أ. مالية ط. الأجل (سندات حتى الاستحقاق)
		6000 د/ فوائد دائنة
قيد قفل الفائدة 2019/12/31		قيد استلام الفائدة 2019/12/31
6000 من د/ فوائد دائنة	6000 إلى د/ أ. خ	الفائدة = 200000 × 5% = 10000 دينار
		إطفاء العلاوة السنوي = 20000 ÷ 5 سنوات = 4000
		10000 من د/ المصرف
		10000 إلى مذكورين
		4000 د/ أ. مالية ط. الأجل (سندات حتى الاستحقاق)
		6000 د/ فوائد دائنة

2020/12/31 قيد قفل الفائدة	2020/12/31 قيد استلام الفائدة
6000 من ح/ فوائد دائنة 6000 إلى ح/ أ.خ	الفائدة = $200000 \times 5\% = 10000$ دينار إطفاء العلاوة السنوي = $20000 \div 5$ سنوات = 4000 10000 من ح/ المصرف 10000 إلى مذكورين 4000 ح/ أ. مالية ط. الأجل (سندات حتى الاستحقاق) 6000 ح/ فوائد دائنة
2021/12/31 قيد قفل الفائدة	2021/12/31 قيد استلام الفائدة
6000 من ح/ فوائد دائنة 6000 إلى ح/ أ.خ	الفائدة = $200000 \times 5\% = 10000$ دينار إطفاء العلاوة السنوي = $20000 \div 5$ سنوات = 4000 10000 من ح/ المصرف 10000 إلى مذكورين 4000 ح/ أ. مالية ط. الأجل (سندات حتى الاستحقاق) 6000 ح/ فوائد دائنة
2022/12/31 قيد قفل الفائدة	2022/12/31 قيد استلام الفائدة
6000 من ح/ فوائد دائنة 6000 إلى ح/ أ.خ	الفائدة = $200000 \times 5\% = 10000$ دينار إطفاء العلاوة السنوي = $20000 \div 5$ سنوات = 4000 10000 من ح/ المصرف 10000 إلى مذكورين 4000 ح/ أ. مالية ط. الأجل (سندات حتى الاستحقاق) 6000 ح/ فوائد دائنة
	2023/1/1 قيد استلام المنشأة لقيمة السندات في
	200000 من ح/ المصرف 200000 إلى ح/ أ. مالية ط. الأجل (سندات حتى الاستحقاق)

مثال رقم (8):

في 2018/1/1 اشترت منشأة دجلة التجارية 200 سند من السندات التي أصدرتها الحكومة بمبلغ 160000 دينار بصك، علماً أن القيمة الاسمية للسند الواحد 1000 دينار، والفائدة السنوية التي يحملها هي 5% تستحق في 12/31 من كل عام، ومن المقرر الاحتفاظ بهذه السندات حتى تاريخ استحقاقها.
المطلوب:

1. اثبات قيد الشراء، وتصوير ح/ أ. مالية ط. الأجل (سندات حتى الاستحقاق).
2. قيد استلام الفائدة السنوية بصك، وإطفاء العلاوة أو الخصم بالقسط الثابت، وقفل الفائدة في 12/31 من كل عام.
3. قيد استلام المنشأة للقيمة الاسمية للسندات في تاريخ استحقاقها بصك، بافتراض أنها تستحق في 2023/1/1.

د/ أ. مالية ط. الأجل (سندات حتى الاستحقاق)		قيد الشراء 2018/1/1
160000 مصرف	200000	القيمة الاسمية = 200 سند × 1000 دينار = 200000
8000 فوائد 2018	160000	ثمن الشراء =
8000 فوائد 2019	40000	الخصم
8000 فوائد 2020	160000	من د/ أ. مالية ط. الأجل (سندات حتى الاستحقاق)
8000 فوائد 2021	160000	إلى د/ المصرف
8000 فوائد 2022		
200000 مصرف	200000 رصيد	
قيد قفل الفائدة 2018/12/31		قيد استلام الفائدة 2018/12/31
10000 من د/ فوائد دائنة	10000 إلى د/ أ.خ	الفائدة = 200000 × 5% = 10000 دينار
		إطفاء الخصم السنوي = 40000 ÷ 5 سنوات = 8000
		10000 من مذكورين
		2000 د/ المصرف
		8000 د/ أ. مالية ط. الأجل (سندات حتى الاستحقاق)
		10000 إلى د/ فوائد دائنة
قيد قفل الفائدة 2019/12/31		قيد استلام الفائدة 2019/12/31
10000 من د/ فوائد دائنة	10000 إلى د/ أ.خ	الفائدة = 200000 × 5% = 10000 دينار
		إطفاء الخصم السنوي = 40000 ÷ 5 سنوات = 8000
		10000 من مذكورين
		2000 د/ المصرف
		8000 د/ أ. مالية ط. الأجل (سندات حتى الاستحقاق)
		10000 إلى د/ فوائد دائنة
قيد قفل الفائدة 2020/12/31		قيد استلام الفائدة 2020/12/31
10000 من د/ فوائد دائنة	10000 إلى د/ أ.خ	الفائدة = 200000 × 5% = 10000 دينار
		إطفاء الخصم السنوي = 40000 ÷ 5 سنوات = 8000
		10000 من مذكورين
		2000 د/ المصرف
		8000 د/ أ. مالية ط. الأجل (سندات حتى الاستحقاق)
		10000 إلى د/ فوائد دائنة
قيد قفل الفائدة 2021/12/31		قيد استلام الفائدة 2021/12/31
10000 من د/ فوائد دائنة	10000 إلى د/ أ.خ	الفائدة = 200000 × 5% = 10000 دينار
		إطفاء الخصم السنوي = 40000 ÷ 5 سنوات = 8000
		10000 من مذكورين
		2000 د/ المصرف
		8000 د/ أ. مالية ط. الأجل (سندات حتى الاستحقاق)
		10000 إلى د/ فوائد دائنة

قيد قفل الفائدة 2022/12/31	قيد استلام الفائدة 2022/12/31
<p>10000 من ح/ فوائد دائنة</p> <p>10000 إلى ح/ أ.خ</p>	<p>الفائدة = 200000 × 5% = 10000 دينار</p> <p>إطفاء الخصم السنوي = 40000 ÷ 5 سنوات = 8000</p> <p>10000 من مذكورين</p> <p>2000 ح/ المصرف</p> <p>8000 ح/ أ. مالية ط. الأجل (سندات حتى الاستحقاق)</p> <p>10000 إلى ح/ فوائد دائنة</p>
	قيد استلام المنشأة لقيمة السندات في 2023/1/1
	<p>200000 من ح/ المصرف</p> <p>200000 إلى ح/ أ. مالية ط. الأجل (سندات حتى الاستحقاق)</p>

مثال رقم (9):

فيما يلي بعض العمليات المالية التي قامت بها منشأة دجلة التجارية:

1. في 2018/1/1 اشترت المنشأة 200 سند من السندات التي أصدرتها الحكومة بمبلغ 220000 دينار بصك، ومن المقرر الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها.
2. تم إصدار هذه السندات في 2009/1/1 من قبل الحكومة بقيمة اسمية 1000 دينار للسند الواحد، وفائدة سنوية 5% تستحق في 12/31 من كل عام، وتاريخ استحقاق هذه السندات هو 2023/1/1.
3. في 2018/12/31 استلمت المنشأة الفائدة المستحقة على السندات بصك.
4. في 2019/1/4 باعت المنشأة جميع السندات التي بحوزتها بمبلغ 221000 دينار بصك بسبب تعرضها لضائقة مالية.

المطلوب:

- أولاً. اثبات قيد الشراء، وتصوير ح/ أ. مالية ط. الأجل (سندات حتى الاستحقاق).
- ثانياً. استلام الفائدة السنوية بصك، وإطفاء العلاوة أو الخصم بالقسط الثابت، وقفل الفائدة في 12/31 من كل عام.
- ثالثاً. قيد البيع في 2019/1/4.

الحل:

ح/ أ. مالية ط. الأجل (سندات حتى الاستحقاق)		أولاً. قيد الشراء 2018/1/1
2018 مصرف 4000	220000 مصرف 1/1	<p>220000 = ثمن الشراء</p> <p>القيمة الاسمية = 200 سند × 1000 دينار = 200000</p> <p>الخلاوة 20000</p> <p>220000 من ح/ أ. مالية ط. الأجل (سندات حتى الاستحقاق)</p>
1/1 مصرف 216000	12/31 رصيد 216000	220000 إلى ح/ المصرف

2018/12/31 قيد قفل الفائدة	ثانياً. قيد استلام الفائدة 2018/12/31
6000 من د/ فوائد دائنة	الفائدة = 200000 × 5% = 10000 دينار
6000 إلى د/ أ.خ	إطفاء العلاوة السنوي = 20000 ÷ 5 سنوات = 4000
	10000 من د/ المصرف
	10000 إلى مذكورين
	4000 د/ أ. مالية ط. الأجل (سندات حتى الاستحقاق)
	6000 د/ فوائد دائنة
	ثالثاً. قيد البيع في 2019/1/4
	221000 = ثمن البيع
	(216000) = قيمة السندات
	5000 أرباح بيع السندات
	221000 من د/ المصرف
	221000 إلى مذكورين
	216000 د/ أ. مالية ط. الأجل (سندات حتى الاستحقاق)
	5000 د/ أ.خ بيع أ. مالية (سندات حتى الاستحقاق)

ثانياً. الاستثمار بشراء السندات بغرض بيعها أو المتاجرة بها:

من المعلوم أنه في بعض الأحيان يكون الغرض الأساسي من وراء الاستثمار في السندات هو تحقيق الربح منها عند ارتفاع أسعارها، وهذا الاستثمار عادةً ما يكون استثماراً قصيراً الأجل، وإذا ما استمر بقاء السندات إلى نهاية السنة المالية فإنها ستقيم **بالقيمة العادلة**، وستأخذ المعالجات المحاسبية للعمليات المتعلقة بهذا النوع الصيغ الآتية:

1. قيد الشراء	
ثمن الشراء = عدد السندات المشتراة × سعر السند	
×××	من د/ أ. مالية (سندات للمتاجرة)
×××	إلى د/ الصندوق أو المصرف
2. قيد استلام الفائدة في 12/31	
عند الاحتفاظ بالسندات لنهاية السنة المالية يكون القيد:	
أ. في حالة عدم وجود علاوة أو خصم:	
×××	من د/ الصندوق أو المصرف
×××	إلى د/ فوائد دائنة
ب. في حالة العلاوة:	
×××	من د/ الصندوق أو المصرف
×××	إلى مذكورين
××	د/ أ. مالية (سندات للمتاجرة)
××	د/ أ. مالية (سندات للمتاجرة)
ج. في حالة الخصم:	
×××	من مذكورين
××	د/ الصندوق أو المصرف
××	د/ أ. مالية (سندات للمتاجرة)
×××	إلى د/ فوائد دائنة

3. قيد قفل الفائدة في 12/31	
×××	من د/ فوائد دائنة
×××	إلى د/ أ.خ

4. تقييم السندات في 12/31 بالقيمة العادلة	
أ. القيمة العادلة للسند = القيمة الدفترية: لا يسجل قيد	
قيد قفل د/ أ.خ حيازة غير متحققة	ب. القيمة العادلة للسند (أقل) من القيمة الدفترية:
××× من د/ أ.خ	××× من د/ أ.خ حيازة غير متحققة
××× إلى د/ أ.خ حيازة غير متحققة	××× إلى د/ تسوية القيمة العادلة لـ أ. المالية (سندات للمتاجرة)
ج. القيمة العادلة للسند (أكبر) من القيمة الدفترية:	
قيد قفل د/ أ.خ حيازة غير متحققة	××× من د/ تسوية القيمة العادلة لـ أ. المالية (سندات للمتاجرة)
××× من د/ أ.خ حيازة غير متحققة	××× إلى د/ أ.خ حيازة غير متحققة
4. قيد البيع:	
أ. سعر البيع (أكبر) من القيمة الدفترية:	
××× من د/ الصندوق أو المصرف	××× إلى مذكورين
×× د/ الصندوق أو المصرف	×× د/ أ. مالية (سندات للمتاجرة)
×× د/ أ.خ بيع أ. مالية (سندات للمتاجرة)	×× د/ أ.خ بيع أ. مالية (سندات للمتاجرة)
××× من مذكورين	××× من مذكورين
ب. سعر البيع (أقل) من القيمة الدفترية:	
××× من مذكورين	
×× د/ الصندوق أو المصرف	
×× د/ أ.خ بيع أ. مالية (سندات للمتاجرة)	
××× إلى د/ أ. مالية (سندات للمتاجرة)	

ويتم الإفصاح عن أية أرباح أو خسائر متعلقة بهذه السندات في قائمة الدخل ضمن بنود الإيرادات العرضية (أو الأخرى)، كما يتم الإفصاح عنها في قائمة المركز المالي بالصورة الآتية:

الميزانية العمومية لمنشأة ... في 12/31	
المطلوبات المتداولة	الموجودات المتداولة
	××× أ. مالية (سندات للمتاجرة)
	××× تسوية القيمة العادلة لـ أ. المالية (سندات للمتاجرة)
	××× القيمة العادلة لـ أ. المالية (سندات للمتاجرة)
	الموجودات الثابتة
حقوق الملكية	الموجودات الأخرى
	××× فوائد دائنة مستحقة

مثال رقم (10):

فيما يلي بعض العمليات المالية التي قامت بها منشأة بابل التجارية:

1. في 2018/1/1 اشترت المنشأة سندات لغرض المتاجرة بمبلغ 63000 دينار نقداً، ودفعت عمولة نقدية 2000 دينار.
2. تم إصدار هذه السندات في 2009/1/1 من قبل الجهة المُصدِّرة بقيمة اسمية 60000 دينار، وفائدة سنوية 10% تستحق في 12/31 من كل عام، وتاريخ استحقاق هذه السندات هو 2023/1/1.
3. في 2018/12/31 استلمت المنشأة الفائدة المستحقة على السندات نقداً.
4. في 2018/12/31 بلغت القيمة العادلة للسندات 62000 دينار.
5. في 2019/1/4 باعت المنشأة نصف السندات بمبلغ 35000 دينار نقداً.
6. في 2019/1/20 باعت المنشأة النصف الآخر بمبلغ 31000 دينار نقداً.

المطلوب:

أولاً. قيد الشراء.

ثانياً. قيد استلام الفائدة السنوية وقيد القفل الخاص بها في 2018/12/31.

ثالثاً. قيود التسوية والقفل في 2018/12/31.

رابعاً. قيود البيع في تواريخها.

خامساً. تصوير الحسابات ذات العلاقة بالأوراق المالية (سندات للمتاجرة)، و/ح. أ.خ.

الجزئي والميزانية الجزئية.

أولاً. قيد الشراء في 2018/1/1	
ثمن الشراء = 63000 + 2000 عمولة = 65000	
65000 ح/أ. مالية (سندات للمتاجرة)	
65000 إلى ح/الصندوق	
ثانياً. قيد استلام الفائدة وإطفاء العلاوة في 12/31	
العلاوة = 65000 الشراء - 60000 قيمة أسمية = 5000	
قسط إطفاء العلاوة السنوي = 5000 ÷ 5 سنوات = 1000	
الفائدة السنوية = 60000 × 10% = 6000 دينار	
6000 من ح/الصندوق	
6000 إلى مذكورين	
5000 ح/فوائد دائنة	
1000 ح/أ. مالية (سندات للمتاجرة)	
قيد قفل الفوائد الدائنة 2018/12/31	
5000 من ح/فوائد دائنة	
5000 إلى ح/أ.خ	

ثالثاً. قيد التسوية والقفل في 2018/12/31

قيد التسوية		د/ أ. مالية (سندات للمتاجرة)
قيمة السندات = القيمة العادلة - القيمة الدفترية		65000 صندوق 1/1
قيمة السندات = 62000 - 64000 = (2000) خسائر		1000 صندوق 12/31
2000 من د/ أ. خ حيازة غير متحققة		64000 رصيد 12/31
2000 إلى د/ تسوية القيمة العادلة ل. أ. المالية (سندات للمتاجرة)		د/ فوائد دائنة
قيد القفل		5000 أ.خ
2000 من د/ أ. خ حيازة غير متحققة		5000 صندوق 12/31
2000 إلى د/ أ. خ		5000
د/ أ. خ حيازة غير متحققة		د/ أ. خ حيازة غير متحققة
2000 تسوية		2000 أ.خ
2000		2000
د/ أ. خ جزئي		د/ تسوية القيمة العادلة (سندات للمتاجرة)
2000 أ.خ حيازة		2000 أ.خ حيازة
5000 فوائد دائنة		2000 أ.خ حيازة
		2000 رصيد 12/31

الميزانية الجزئية لمنشأة بابل التجارية في 2018/12/31

الموجودات المتداولة	
64000	أ. مالية (سندات للمتاجرة)
(2000)	تسوية القيمة العادلة ل. أ. المالية (سندات للمتاجرة)
62000	القيمة العادلة ل. أ. المالية (سندات للمتاجرة)

رابعاً. قيد البيع في 2019/1/4

د/ أ. مالية (سندات للمتاجرة)		قيد البيع في 2019/1/4	
32000 صندوق 1/4	64000 رصيد 1/1	35000	ثمن البيع =
32000 مذكورين 1/20		(32000)	قيمة نصف السندات = 64000 ÷ 2 =
64000	64000	3000	أرباح بيع السندات
د/ أ. خ بيع أ. مالية (سندات للمتاجرة)		35000	من د/ الصندوق
3000 صندوق 1/4	1000 مذكورين 1/20	35000	إلى مذكورين
		32000	د/ أ. مالية (سندات للمتاجرة)
		3000	د/ أ. خ بيع أ. مالية (سندات للمتاجرة)
		قيد البيع في 2019/1/20	
		31000	ثمن البيع =
		(32000)	قيمة نصف السندات = 64000 ÷ 2 =
		(1000)	خسائر بيع السندات
		32000	من مذكورين
		31000	د/ الصندوق
		1000	د/ أ. خ بيع أ. مالية (سندات للمتاجرة)

32000 إلى د/ أ. مالية (سندات للمتاجرة)

ثالثاً. استثمارات سندات متاحة للبيع:

ويتم هذا النوع من الاستثمارات بغرض الاستفادة من الفوائد التي تمنحها السندات وليس بغرض الاحتفاظ أو المتاجرة بها، ومع ذلك تكون متاحة للبيع في أي وقت كان، وتقيم في نهاية السنة المالية بالقيمة العادلة، وتأخذ المعالجات المحاسبية للعمليات المتعلقة بها نفس المعالجات السابقة تماماً عدا ما يأتي:

1. يطلق على د/ أ. المالية ضمن هذا النوع ب د/ أ. مالية (سندات للبيع).
2. تختلف المعالجة المحاسبية ل د/ أ. خ حيازة غير متحققة عن السابق، فعادةً ما كان يقل هذا الحساب في د/ أ. خ، أما هنا فلا يتم قفل الحساب، وإنما يظهر في قائمة المركز المالي ضمن حقوق الملكية وفقاً لما نصت عليه المعايير المحاسبية الدولية، فيضاف إلى هذه الحقوق في حالة الربح، وي طرح إن كان خسارة، وعليه فإن قائمة المركز المالي ستكون بالصورة الآتية:

الميزانية العمومية لمنشأة ... في 12/31						
المطلوبات المتداولة	الموجودات المتداولة					
	<table border="0"> <tr> <td>أ. مالية (سندات للبيع)</td> <td>×××</td> </tr> <tr> <td>تسوية القيمة العادلة ل د. أ. المالية (سندات للبيع)</td> <td>×××</td> </tr> <tr> <td>القيمة العادلة ل د. أ. المالية (سندات للبيع)</td> <td>×××</td> </tr> </table>	أ. مالية (سندات للبيع)	×××	تسوية القيمة العادلة ل د. أ. المالية (سندات للبيع)	×××	القيمة العادلة ل د. أ. المالية (سندات للبيع)
أ. مالية (سندات للبيع)	×××					
تسوية القيمة العادلة ل د. أ. المالية (سندات للبيع)	×××					
القيمة العادلة ل د. أ. المالية (سندات للبيع)	×××					
	الموجودات الثابتة					
	الموجودات الأخرى					
حقوق الملكية	×××					
رأس المال	×××					
أ. محتجزة	×××					
احتياطي	×××					
أ. خ حيازة غير متحققة	×××					
	فوائد دائنة مستحقة					
	×××					

مثال رقم (11):

- فيما يلي بعض العمليات المالية التي قامت بها منشأة سامراء التجارية:
1. في 2018/1/1 اشترت المنشأة سندات (متاحة للبيع) بمبلغ 80000 دينار نقداً.
 2. تم إصدار هذه السندات في 2004/1/1 من قبل الجهة المُصدِّرة بقيمة اسمية 90000 دينار، وفائدة سنوية 5% تستحق في 12/31 من كل عام، وتاريخ استحقاق هذه السندات هو 2023/1/1.

3. في 2018/12/31 استلمت المنشأة الفائدة المستحقة على السندات نقداً.

4. في 2018/12/31 بلغت القيمة العادلة للسندات 86000 دينار.

5. في 2019/1/15 باعت المنشأة جميع السندات بمبلغ 75000 دينار نقداً، نظراً لتعرضها لضائقة مالية.

المطلوب:

أولاً. قيد الشراء.

ثانياً. قيد استلام الفائدة السنوية وقيد القفل في 2018/12/31.

ثالثاً. قيد التسوية في 2018/12/31.

رابعاً. قيد البيع في 2019/1/15.

خامساً. تصوير الحسابات ذات العلاقة بالأوراق المالية (سندات للبيع)، وحو/ أ.خ. الجزئي والميزانية الجزئية.

الحل:

أولاً. قيد الشراء في 2018/1/1	
80000 ح/ أ. مالية (سندات للبيع)	
80000 إلى ح/ الصندوق	
ثانياً. قيد استلام الفائدة وإطفاء الخصم في 12/31	
الخصم = 90000 قيمة أسمية - 80000 الشراء = 10000	
قسط إطفاء الخصم السنوي = 10000 ÷ 5 سنوات = 2000	
الفائدة السنوية = 90000 × 5% = 4500 دينار	
4500 من مذكورين	
2500 ح/ الصندوق	
2000 ح/ أ. مالية (سندات للبيع)	
4500 إلى ح/ فوائد دائنة	
قيد قفل الفوائد الدائنة 2018/12/31	
4500 من ح/ فوائد دائنة	
4500 إلى ح/ أ.خ	
ثالثاً. قيد التسوية في 2018/12/31	
قيمة السندات = القيمة العادلة - القيمة الدفترية	
قيمة السندات = 86000 - 82000 = 4000 أرباح	
4000 من ح/ تسوية القيمة العادلة لـ أ. المالية (سندات للبيع)	
4000 إلى ح/ أ.خ حيازة غير متحققة	
ملحوظة: رصيد ح/ أ.خ حيازة غير متحققة يظهر ضمن حقوق الملكية ولا يقفل في ح/ أ.خ.	
4500 مذكورين 12/31	4500 ح/ أ.خ
4500	4500

يتم الإفصاح عن الأوراق المالية من أسهم (حق ملكية) وسندات (حق دين)، حسب نوعها، فمنها ما يصنف ضمن الموجودات المتداولة ومنها يصنف ضمن الموجودات الثابتة وبعضها تظهر ضمن حقوق الملكية، كما هو مبين سابقاً.

ويتم تقييم المحفظة الاستثمارية (يقصد بالمحفظة الاستثمارية مجموع ما تمتلكه المنشآت أو الافراد من أسهم وسندات، أي هي تجميع للاستثمارات تقوم بها المنشآت والأفراد) بالأخص بالنسبة للأسهم لأغراض المتاجرة وفق القيمة العادلة.

مثال 9

ظهر رصيد المحفظة الاستثمارية الاستثمارات لمنشأة نابلس التجارية ما يلي:

1. استثمارات أسهم في مصرف اشور 2000 سهم بسعر 1.5 دينار للسهم.
 2. استثمارات أسهم في شركة البان الجزيرة 500 سهم بسعر 3 دينار للسهم.
 3. استثمارات أسهم في شركة الغزل والنسيج 800 سهم بسعر 1.2 دينار للسهم.
- وقد بلغت القيمة هذه الأسهم في 2018/12/31 حسب سوق العراق للأوراق المالية لمصرف اشور وشركة الالبان وشركة الغزل والنسيج 1.6 ، 2.5 ، 1.1 دينار للسهم الواحد على التوالي.

المطلوب: تقييم المحفظة الاستثمارية لمنشأة نابلس بالقيمة العادلة.

الحل/

البيان	عدد الاسهم	تكلفة السهم	القيمة الدفترية (التكلفة)	سعر السوق للسهم	القيمة العادلة	الأرباح والخسائر غير المتحققة
مصرف اشور	2000	1.5	3000	1.6	3200	(200)
شركة الالبان	500	3	1500	2.5	1250	250
غزل ونسيج	800	1.2	960	1.1	880	80
المجموع			5460		5330	130

وهذا يعني هبوط في قيمة المحفظة الاستثمارية بمقدار 130 دينار، لذا يتم اثبات قيد

يومية بذلك التخفيض.

130 من د/ أرباح وخسائر حيازة غير متحققة

130 إلى د/ تسوية القيمة العادلة للأوراق المالية/أسهم

أسئلة الفصل الثاني

س1

س2